صادرة عن
الإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة
وزارة الحكم المحلي، فريق مشروع جايكا

اصدار
9
تشرين أول
٢٠١٧

دولة فلسطين

مجالس الخدمات المشتركة اليوم

إدارة مجالس الخدمات المشتركة - وزارة الحكم المحلي/ فريق خبراء جايكا

مشروع المساعدة الفنية في إدارة النفايات الصلبة في فلسطين

تهدف هذه المجلة إلى تناول أخبار ونشاطات مشروع المساعدة الفنية في إدارة النفايات الصلبة في فلسطين، الذي تنفذه وزارة الحكم المحلي بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، والمساهمة في عملية التوعية لكل من مجالس الخدمات المشتركة والهيئات المحلية والمواطنين.

التوجهات المستقبلية لإدارة قطاع النفايات الصلبة في فلسطين

إهتمت السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع النفايات الصلبة منذ إنشائها في بداية التسعينيات، بعد إهمال الإحتلال الإسرائيلي المتعمد للقضايا الصحية والبيئية في فلسطين.

لقد أثمرت الجهود المتواصلة والإستثمارات المالية والبشرية في قطاع النفايات الصلبة، والتي قادتها وزارة الحكم المحلي خاصة إنشاء المكبات الصحية، توريد الآليات والمعدات وسيارات الجمع والحاويات للمجالس المشتركة والبلديات، وتطوير قدرات الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع، وإتباع أفضل الطرق بتطويع التجارب الدولية في إدارة هذا القطاع، من خلال تطبيق مفهوم العمل المشترك لدى مجالس الخدمات المشتركة بدعم شركائنا الدوليين خاصة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) – اليابان وغيرهم من الممولين.

ومع ذلك فإن إدارة هذا القطاع ما زالت تشكل تحدياً ما لم نغتنم الفرصة بإستغلال المصادر الهائلة والمتزايدة بإستمرار من مخلفات الأنشطة البشرية الحديثة.

تسعى وزارة الحكم المحلي الى خلق ثقافة على المستوى الإستراتيجي من خلال إستهداف وعي المواطن وتغير سلوكه بإتجاه زيادة مشاركته في عملية إدارة النفايات الصلبة، بدءاً بتقليل إنتاج النفايات وفصلها على مستوى المنزل، مروراً بالحكومة والقطاع الخاص عن طريق التعامل مع النفايات الصلبة من منظور مختلف وإعتباره فرصة للإستثمار، وخاصة أن الوزارة تقوم بالترويج لموضوع التنمية الإقتصادية المحلية والتي بدأتها بعقد المؤتمر الأول في هذا المجال بداية عام2017، وبإعتبار أن النفايات الصلبة هي واحدة من الأولويات المهمة بسبب ندرة وقيمة الأراضي المحتمل إستخدامها كمكبات للنفايات، وعليه فإن كميات النفايات المخصصة للطمر في المكبات الصحية يجب أن تتناقص الى أدنى حد ممكن تدريجياً، فالمعدل الحالي لطمر النفايات يعتبر إستنزافاً للموارد وتلويثاً للبيئة وإستخداماً غير فعّال للأراضي.



معالي الدكتور حسين الأعرج، وزير الحكم المحلي

اليوم وفي عام 2017 وبعد إقرار الإستراتيجية الوطنية الثانية في قطاع النفايات الصلبة في فلسطين، والتي تسعى الى الحث بإتجاه إستغلال الفرص المتاحة، وتفعيل دور الشركاء للإستثمار في هذا القطاع، ورفع مستوى وعي المواطنين من جهة وتقليل إنتاج النفايات من جهة اخرى؛ لخفض الكميات المخصصة للتخلص النهائي الى 10 % على المدى البعيد، وقد استوجب إقرار هذه الإستراتيجية تشكيل مجموعة قطاعية متخصصة لهذا القطاع من خلال اللجنة الوطنية، حيث أننا عازمون على الإستمرار في تطوير أداء هذا القطاع بما يضمن تحقيق كافة الأهداف المنشودة على المدى المتوسط والمدى البعيد، وخاصة خلال السنوات الخمسة القادمة من خلال التركيز على الجوانب التالية:

1. رفع مستوى الوعي لدى كافة أصحاب العلاقة بهذا القطاع حول أهمية مشاركتهم ودورهم في عملية إدارة النفايات الصلبة.
2. تشجيع عمليات الفرز المنزلي وتقليل إنتاج النفايات المخصصة للطمر من خلال إعادة الإستخدام أو صناعة الدبال على المستوى المنزلي حيث أمكن.

3. تشجيع الشراكة بين القطاع الخاص من جهة ومجالس الخدمات المشتركة والبلديات من جهة اخرى على الإستثمار في صناعة الدبال على المستوى المركزي في محطات الترحيل أو في المكبات الصحية.
4. استكمال العمل وتشجيع القطاع الخاص لدراسة الفرص المتاحة للإستثمار في مجال تحويل النفايات الى طاقة، كحل لمشكلة كميات النفايات الكبيرة التي تذهب الى مكبات النفايات من جهة وإسهاماً في توفير مصدر بديل للطاقة من جهة اخرى في حال أثبتت الدراسات جدوى الإستثمار في هذا المجال.

الدكتور حسين الأعرج
معالي وزير الحكم المحلي

ملخص التدريب الشامل لإدارة النفايات الصلبة في اليابان

ضمن أنشطة مشروع المساعدة الفنية في إدارة النفايات الصلبة في فلسطين، والذي تنفذه وزارة الحكم المحلي بدعم من جايكا، والذي يهدف إلى رفع قدرات وزارة الحكم المحلي، ومجالس الخدمات المشتركة بشكل عام، ومجالس الخدمات المشتركة في أربع محافظات تشمل: القدس ونابلس وقلقيلية وطوباس بشكل خاص. قامت اليابان بإستضافة بعض الكوادر الفلسطينة من وزارة الحكم المحلي ومجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة، للمشاركة في دورات تدريبية في دولة اليابان، على مدار ثلاث سنوات. وتهدف هذه التدريبات إلى إطلاع الكوادر الفلسطينية على التجربة اليابانية في قطاع إدارة النفايات الصلبة، والكيفية التي قامت بها اليابان لتطوير هذا القطاع الخدماتي الهام. هذا بالإضافة إلى رفع قدرات الكوادر الفلسطينية في عمليات التخطيط ورسم السياسات وتطوير عمليات الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في فلسطين.

ويركز التدريب الحالي، والذي استمر لمدة تقارب الشهرين على عدة قضايا ومواضيع نوجزها كما يلي:

1. تبادل تجارب الدول المشاركة في التدريب في قطاع إدارة النفايات الصلبة، حيث شاركت خمسة دول في هذا التدريب بما فيها فلسطين.
2. الإطلاع على التجربة اليابانية والسياسات والجهود التي قامت بها اليابان للرقي بقطاع إدارة النفايات الصلبة.
3. الإطلاع على التكنولوجيا المستخدمة في عمليات الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في اليابان.
4. السياسات والجهود التي قامت بها اليابان من أجل رفع مستوى الوعي المجتمعي حول مختلف القضايا المتعلقة بهذا القطاع، ومن ضمنها تقليل النفايات وإعادة إستخدامها و إعادة تدويرها وإنتاج الطاقة (4Rs).
5. الإطلاع على السياسات والخطط المتعلقة بتدوير النفايات الصلبة بما يشمل: النفايات البلدية والصناعية والإلكترونية والخطرة بما فيها النفايات الطبية، بالإضافة إلى مخلفات البناء والهدم.

ومن الجدير بالذكر أنه ضمن فعاليات وأنشطة التدريب، فقد تم القيام بعدة جولات وزيارات ميدانية لبعض مواقع المكبات الصحية، ومحارق النفايات، وشركات تدوير الأجهزة المنزلية، وشركات تدوير الأجهزة الإلكترونية، وطرق جمع وإدارة النفايات الطبية في بعض المستشفيات، ومواقع إنتاج السماد العضوي، ومحطات فصل النفايات، بالإضافة إلى معالجة الحمأة الناتجة عن محطات معالجة مياه الصرف الصحي.





أثناء تدريب المهندس عبد الجبار أبو حلاوة في اليابان

ومن خلال التدريب العملي تم التطرق إلى مواضيع عدة تشمل: كيفية إجراء دراسة تتبع المسارات والوقت، وإعداد السياسات والتخطيط الإستراتيجي المبني على تحليل البيانات وتحديد الإحتياجات والسياسات المطلوبة مستقبلاً وكذلك وضع الخطط اللازمة لمواجهة التحديات.

وعلى الصعيد الشخصي، فقد تمت الإستفادة من هذا التدريب في عدّة محاور أهمها: التخطيط الإستراتيجي بعيد المدى، رسم السياسات المتعلقة بتطوير قطاع إدارة النفايات الصلبة، تدوير النفايات الإلكترونية والأجهزة الكهربائية المنزلية، إدارة محارق النفايات الصلبة، وإدارة النفايات الطبية. وسأقوم بالعمل على نقل ومشاركة هذه الخبرات مع مجالس الخدمات الاخرى من خلال التعاون المشترك واللقاءات وورش العمل والإجتماعات التي تنظمها وزارة الحكم المحلي.

المهندس عبد الجبار أبو حلاوة
عضو في فريق الخبراء المحلي
المدير التنفيذي – مجلس أريحا والأغوار للتخطيط والتطوير
أريحا – الأغوار

نتائج إجتماع لجنة التنسيق المشتركة الرابع (JCC)

عقدت لجنة التنسيق المشتركة (JCC) لمشروع المساعدة الفنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين إجتماعها الرابع بتاريخ 24 آب 2017، وذلك لمناقشة مجموعة من القضايا الخاصة بتنفيذ المشروع حيث تضمن جدول الأعمال تقرير أداء المشروع بناءاً على «سجل النقاش» الذي أقر المشروع بتاريخ 22 أيلول 2014. تم إجتماع لجنة التنسيق المشتركة بمشاركة فريق جايكا في فلسطين ترأسه السيدة يوكو ميتسوي، ممثل جايكا الرئيسي، وترأس الجانب الفلسطيني من وزارة الحكم المحلي محمد حسن جبارين، عطوفة وكيل الوزارة ومشرف المشروع. أثناء هذا الإجتماع تم التطرق لسلسلة من النقاشات وتبادل الآراء حول نتائج تقرير الإنجاز الرابع للمشروع، والذي قام المشروع بتسليمه، ونتيجة لذلك تمت الموافقة على التقرير من الطرفين، إضافة الى ذلك تم تمديد مدة المشروع لشهرين إضافيين ينتهيان في 31 آذار 2018.

كما أقر الإجتماع التعديلات الخاصة ببعض مؤشرات التحقق الخاصة بإنجاز الأهداف حسب النسخة الثالثة من مصفوفة المشروع، وتحديداً من أجل استكمال العمل في موضوع التدقيق البيئي على مكبات النفايات واستكمال التجربة المتعلقة بصناعة الدبال المنزلي (الكومبست). وشكر عطوفة الأخ الوكيل ومشرف المشروع من الوزارة الجانب الياباني وجايكا تحديداً على دعمهم المتواصل لفلسطين وخاصة في مجال الحكم المحلي وإدارة النفايات الصلبة.

ومن المهم الإشارة الى أن تقرير الإنجاز الرابع تناول كافة أنشطة المشروع والتي تتوزع على أربعة مكونات رئيسية:

1. تطوير قدرات مجالس الخدمات المشتركة المستهدفة في المشروع وعددها خمسة مجالس في أربعة محافظات في الضفة الغربية.
2. تطوير القدرات لإعداد الأنظمة والأدلة الإرشادية في مجال إدارة النفايات الصلبة.
3. تطوير القدرات في مجال إعداد الخطط والإستراتيجيات، وتحديث الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين.
4. تطوير القدرات المؤسسية والتنظيمية ومهارات إدارة المشاريع لدى الإدارة العامة للمجالس المشتركة في الوزارة.

علماً أن تقرير الإنجاز الحالي أشار الى نسبة الإنجاز حسب المخطط، والذي تفاوت بين 70% لبعض الأنشطة واخرى حققت 100% وتم إنجازها بالكامل، ومن المتوقع أن يُظهر التقرير النهائي استكمال كافة الأنشطة حسب المخطط، والذي سيتم إعداده في نهاية فترة للمشروع.



إجتماع لجنة التنسيق المشتركة الرابع (JCC)

السيد سليمان أبو مفرح
مدير المشروع ق. أ. المدير العام
الإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة – وزارة الحكم المحلي

تتبع المسارات والوقت في منطقة القدس

الهدف العام من تتبع المسارات والوقت هو تشخيص نظام جمع النفايات الموجود وبناء قاعدة بيانات تستخدم في التخطيط لتحسين عملية الجمع. لقد تم إختيار ثمانية مسارات ليتم دراستها في منطقة القدس، أربعة منها في منطقة مجلس الخدمات المشترك لشمال شرق وجنوب شرق القدس و أربعة مسارات في منطقة مجلس الخدمات المشترك لشمال وشمال غرب القدس. لقد كانت المناطق المستهدفة في شمال شرق وجنوب شرق القدس هي العيزرية ومخماس وحزما والرام، بينما كانت المناطق المستهدفة في شمال وشمال غرب القدس هي بدو والقبيبة وبيت عنان والجيب. في المستقبل ستقوم مجالس الخدمات المشتركة في القدس بإكمال تتبع المسارات والوقت لتغطية جميع المسارات في منطقة القدس.



شرح الهدف من تتبع المسارات والوقت لطاقم الجمع في العيزرية قبل البدء

لتحقيق أهداف تتبع المسارات والوقت، فقد تم جمع البيانات في الميدان من قبل فريق الدراسة من خلال إتباع مركبة الجمع وتم تعبئة ورقة خاصة بالبيانات الميدانية. وتشمل البيانات التي تمت تعبئتها وقت الوصول والمغادرة لكل نقطة جمع، والمسافة المقطوعة، وعدد ونوع الصناديق، وتسجيل بعض الملاحظات المتعلقة بحالة حاويات الجمع، ومستوى النظافة، وقضايا متعلقة بالسلامة، وممارسات السكان... إلخ. وبعد ذلك، تم تحليل البيانات في المكتب وتحديد التحسينات الممكنة في نظام الجمع. وقد شارك المدراء التنفيذيون في مجالس الخدمات المشتركة في القدس في تتبع المسارات والوقت لرفع قدراتهم في هذا الموضوع.



حاوية مهترئة في منطقة بدّو



حاوية تطفح بالنفايات في منطقة الرام

خلال تتبع المسارات والوقت، تم رصد العديد من المشاهدات في كل منطقة مستهدفة وتم إعطاء المدراء التنفيذيين بعض التوصيات لتحسين نظام الجمع. ويمكن تلخيص المشاهدات والتوصيات الرئيسية في منطقة القدس كالتالي:

- هناك حاجة إلى برنامج تدريبي للعاملين في جمع النفايات لتجنب ممارسات الجمع الخاطئة في عملية الجمع وزيادة وعي العمال في قضايا السلامة.
- من الضروري عمل برنامج توعية للتجمعات السكانية لتجنب الممارسات الخاطئة مثل التخلص من النفايات غير البلدية عبر حاويات الجمع (مثل مخلفات البناء أو النفايات الزراعية).
- لتجنب طفح الحاويات وتقليل وقت الجمع، يجب على مجالس الخدمات المشتركة في القدس دراسة مسارات الجمع من حيث برنامج الجمع، وموقع نقاط التجميع، وعدد الحاويات في كل نقطة تجميع... إلخ.
- يجب أن تقوم مجالس الخدمات المشتركة بدراسة مدى ملاءمة إستخدام أنظمة جمع اخرى من خلال تنفيذ نظام جمع جديد في منطقة صغيرة وتقييمه (كمشروع تجريبي).
- يجب دراسة مركبات الجمع المستخدمة في كل مسار لتجنب ضياع الوقت (على سبيل المثال، المركبات الصغيرة يجب إستخدامها في الطرق الضيقة). وهذا يعكس أهمية عمل مجلس الخدمات المشترك وأهمية التعاون بين الهيئات المحلية؛ فعندما تصبح جميع المعدات الخاصة بالهيئات المحلية تحت مسؤولية مجلس الخدمات المشترك، يمكن إعادة توزيع المعدات وإستخدامها بشكل فعّال أكثر.

المهندس عبد الحميد الشامي
مشرف مشروع جمع النفايات
مشروع إدارة النفايات الصلبة - المرحلة الثانية
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)

نتائج حملة التوعية الإعلامية حول قضايا النفايات الصلبة

ضمن أنشطة مشروع المساعدة الفنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين، تم بتاريخ 4 أيار 2017 توقيع إتفاقية مع شركة إعلامية محلية، لتنفيذ حملة إعلامية توعوية لرفع الوعي لدى المواطنين في القضايا المتعلقة بالنفايات الصلبة، حيث شملت الحملة إنتاج خمسة حلقات تلفزيونية تضمنت المواضيع التالية:

1. آليات الإستثمار في قطاع النفايات الصلبة.
2. الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة للأعوام 2017-2022.
3. التجربة اليابانية في مجال إدارة النفايات الصلبة.
4. الآثار البيئية والصحيه الناتجة عن النفايات.
5. آليات تدوير النفايات وصناعة الدبال المنزلي.

علاوة على ذلك، تم إنتاج خمسة سبوتات إذاعية ومصورة، ضمنت مواضيع ورسائل مختلفة تهدف لمعالجه السلوكيات الخاطئة التي يمارسها المواطنين بشكل يومي في التعامل مع النفايات المنتجة، وكان أهم هذه الرسائل:

1. ضرورة التقليل من النفايات العضوية وأهمية تحويل هذه النفايات الى كومبست.
2. ضرورة إلتزام المواطنين بدفع الرسوم المترتبه على خدمة جمع النفايات.
3. الإمتناع عن رمي النفايات من السيارات.
4. الإمتناع عن حرق حاويات النفايات.
5. كب النفايات في الأماكن المخصصة لها وعدم المساهمة في خلق مكبات عشوائية جديدة.



أثناء جلسة تصوير إحدى الحلقات التلفزيونية

تم بث السبوتات الإذاعية والمصورة وكذلك الحلقات التلفزيونية للفترة ما بين شهر أيار وحتى شهر آب من هذا العام وكانت النتائج كما يلي:

1. تم بث الحلقات على فضائية تلفزيون فلسطين، وكذلك على وسائل التواصل الإجتماعي، وكانت نتائج البث على وسائل التواصل الإجتماعي كما يلي:

عنوان الحلقة	عدد المشاهدات
الإستثمار في قطاع النفايات	74,000 مشاهدة
الإستراتيجية الوطنية 2017-2022	61,000 مشاهدة
التجربة اليابانية في مجال قطاع النفايات الصلبة	114,000 مشاهدة
الآثار البيئية والصحية	56,000 مشاهدة
إعادة التدوير وصناعة الدبال المنزلي	66,000 مشاهدة

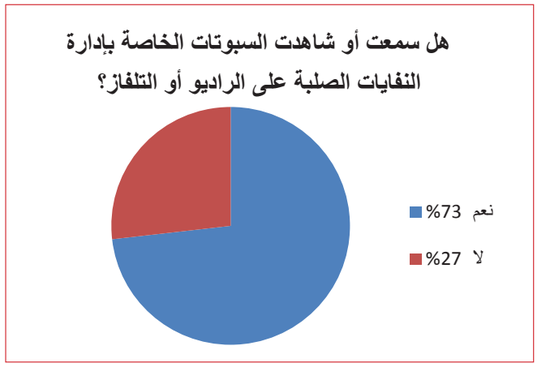
2. تم بث السبوتات المصورة على فضائية تلفزيون فلسطين، وكذلك تم بثها على وسائل التواصل الإجتماعي وكانت نتائج البث على وسائل التواصل الإجتماعي كما يلي:

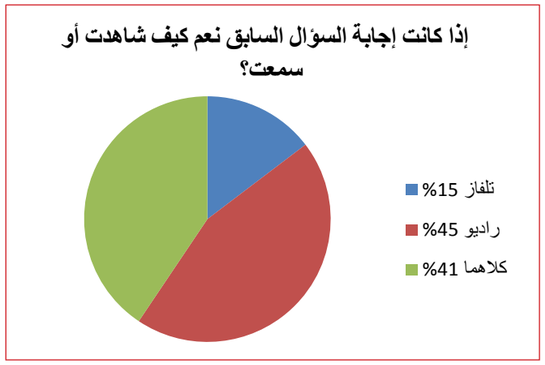
عنوان السبوت	عدد المشاهدات
حرق حاويات النفايات	35,000 مشاهدة
رمي النفايات في الأماكن المخصصه	25,000 مشاهدة
رمي النفايات من السيارات	22,000 مشاهدة
دفع الرسوم	27,000 مشاهدة

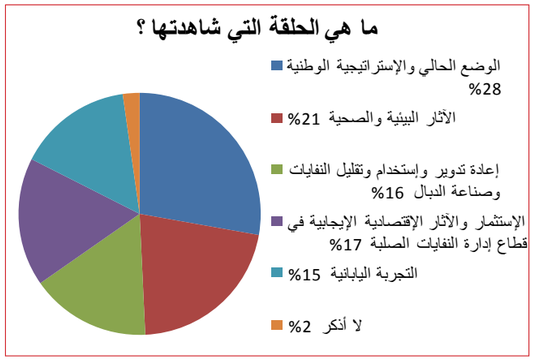
3. تم بث السبوتات الإذاعية على عدد من الإذاعات المحلية حيث شملت ما يلي:

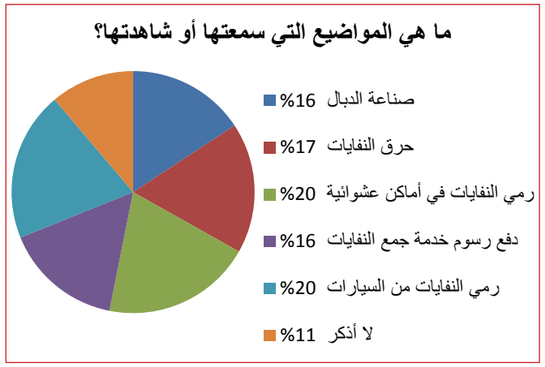
إسم الاذاعة	عدد مرات البث
أجيال	166
راية	166
بيت لحم 2000	106
المجموع	438

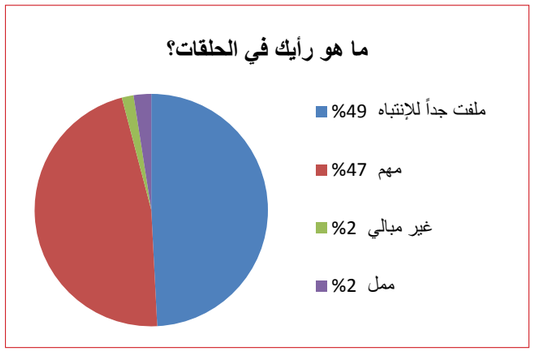
بعد الإنتهاء من عملية البث كان لابد من قياس مدى رضا المواطنين عن المواضيع التي تم طرحها، وهل حققت الهدف المرجو أم لا، حيث تم توزيع إستبان بشكل عشوائي وكانت أهم النتائج كما يلي:

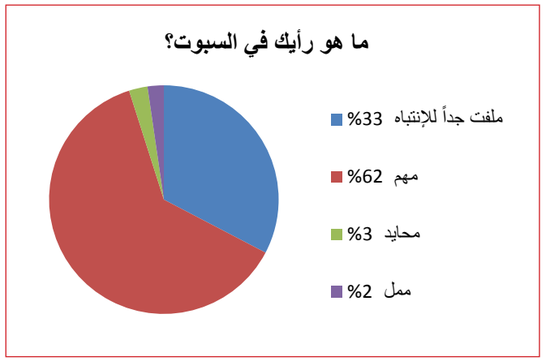




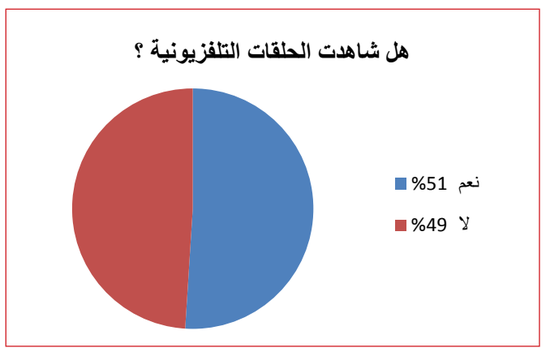








أما بخصوص القسم المتعلق بالحلقات التلفزيونية كانت أهم نتائج الإستبان كما يلي:



السيد زياد طوافشة
خبير تطوير مؤسساتي
الإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة – وزارة الحكم المحلي

إعداد وإقرار خطط مجالس الخدمات المشتركة الخمس

يحتل التخطيط مكانة كبيرة بالنسبة للمجالس المشتركة لإدارة النفايات الصلبة، وذلك بإعتباره منهجاً وأسلوب عمل لحل مشكلاتها، حيث يعتبر ركيزة أساسية من ركائزها في المجالات المختلفة. أما التخطيط ذاته فيعني «التطلع للمستقبل ومعرفة الطريق الذي يسلكه المجلس المشترك لكي يصل إلى أهدافه العامة، والقيام بتقدير الصعوبات التي يمكن أن تنشأ، والإستعداد الفعلي لمجابهتها».

ومن أهم متطلبات التخطيط:

1. تحديد الأهداف: ويعني ذلك تحديد الأهداف القريبة والبعيدة بدقة ووضوح، وكذلك الوسائل والطرق التي تلزم لتحقيق تلك الأهداف، إضافة الى تحديد الإحتياجات المالية والبشرية والمصادر والإمكانات الذاتية وغير الذاتية (الوطنية والأجنبية) التي يمكن الإعتماد عليها.
2. جمع البيانات والإحصاءات: وهذا يعني أن يكون لدى المجلس المشترك (عبر مجلسها المنتخب والمدير التنفيذي) أكبر قدر من البيانات والإحصاءات الكمية والنوعية الدقيقة والحديثة المتعلقة بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ الخطة.
3. وضع مجموعة من الخطط البديلة: أي أن التخطيط يعتمد على إفتراضات مستقبلية والتي على ضوئها يمكن تحديد ما سيفعله المجلس المشترك في المستقبل، وكذلك نوع المشاريع والبرامج المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف. وعند إختلاف هذه الإفتراضات، لابد من تعديل تلك الخطط أو إعدادها بشكل يتناسب مع المستجدات. ويعني هذا الأمر أن التخطيط يجب أن يتسم بالمرونة التي تُمكّن المجلس من تغييرها لمواجهة متطلبات المستقبل ومتغيراته. إن تغيير الخطة لا يعني تغيير الهدف وإنما تبديل الطريق للوصول إليه.
4. تعميم الخطة داخل الهيئات المحلية الأعضاء في المجلس المشترك: ويعني هذا أنه من الضروري تعميم الخطة وأهدافها بشكل واضح داخل الهيئة، بحيث تُحدد مهام كل موظف وكل مسؤول له علاقة بتنفيذ الخطة.

ومن هذا المنطلق قام مشروع « المساعدة الفنية في إدارة النفايات الصلبة في فلسطين» بتقديم الدعم الفني من قبل خبراء مختصين للمجالس الخمسة المستهدفة في المشروع من أجل إعداد الخطط التالية:

- الخطة التأسيسية (الإستراتيجية) للمجلس المشترك من 4-5 سنوات.
- الخطة السنوية.
- الخطة المالية السنوية.

وقد تم عرض الخطط وإقرارها من قبل الهيئة الإدارية للمجلس أولاً ومن ثم تم عرضها على الهيئة العامة وإقرارها، وأخيراً تم تعميم الخطط بحضور كافة أعضاء الهيئات المحلية في المجلس المشترك وذلك إنسجاماً مع النظام الداخلي للمجالس المشتركة رقم (1) لعام 2016.

وبذلك فإن المجالس التالية قد إستكملت خططها وهي:

1. المجلس المشترك لإدارة النفايات الصلبة نابلس.
2. المجلس المشترك لإدارة النفايات الصلبة طوباس.
3. المجلس المشترك لإدارة النفايات الصلبة قلقيلية.
4. المجلس المشترك لإدارة النفايات الصلبة شمال وشمال غرب القدس.
5. المجلس المشترك لإدارة النفايات الصلبة شمال شرق وجنوب شرق القدس.

والآن تبدأ مرحلة متابعة الخطة وتقييمها: ويعني هذا الأمر ضرورة مراجعة الخطة بصفة دورية في ضوء الظروف والتوقعات والمستجدات وكذلك في ظل ما قد تم إنجازه أثناء التطبيق.



ورشة توعوية لعرض الخطط على الهيئات المحلية الأعضاء في مجلس خدمات قلقيلية

المهندس محمد يحيى البرغوثي
خبير تطوير مؤسساتي
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)

نجاح وتحديات مشروع تصنيع الدبال المنزلي (الكومبست) في فلسطين

من المعروف أن تصنيع الدبال المنزلي هو أحد الطرق الفعّالة من بين مجموع الطرق المتبعة في تقليل كمية النفايات المنزلية (الوزن) من المصدر.

إن طريقة تصنيع الدبال في المنزل ليست طريقة جديدة، وإنما تستعمل منذ زمن بعيد لإنتاج السماد والذي يعاد إستخدامه في الحدائق والزراعة، و بالتالي كان الهدف الرئيسي لعملية تصنيع الدبال هو انتاج سماد لإستعمالات الزراعة وليس لتقليل النفايات الصلبة المنزلية. في هذا المشروع تم إختيار طريقة تصنيع الدبال المنزلي للهيئات المحلية بإعتبارها واحدة من طرق إدارة النفايات التكنولوجية، ومن أجل تقييم إمكانية نجاح هذه الطريقة تم توزيع 400 برميل لتصنيع الدبال على العائلات التي ترغب في المشاركة في المشروع بشكل تطوعي في بعض المناطق الريفية، في كل من محافظات رام الله وبيت لحم والقدس. لازال هذا المشروع قائماً ولكن هنالك بعض الدروس المستفادة و التوصيات التي يمكن الخروج بها في بداية هذا المشروع إضافة الى نتائج الإستبيان الذي تم توزيعه على المستفيدين.

أولاً: خلال الأشهر الأربعة الأولى من المشروع، كان عدد العائلات التي التزمت بشكل تطوعي في المشروع حوالي 10% من مجموع السكان في كل هيئة من الهيئات المحلية المشاركة، وقد كانت زيادة هذه النسبة إلى 100% يشكل تحدياً للهيئات المحلية والمجالس المشتركة، كون مشاركة السكان كانت تعتمد على أساس تطوعي بالإضافة إلى إنخفاض مستوى وعي السكان لأهمية تصنيع الدبال في المنزل.

ثانياً: تبين من نتائج الإستبيان الذي تم توزيعه، أن عدد العائلات التي تعرف من هي الجهة التي تجمع النفايات في منطقتهم هو نفس عدد العائلات التي لاتعرف، في نفس السياق فعدد العائلات الذين يعرفون أين يتم التخلص النهائي من النفايات وما هي تكلفة هذه الخدمة هو عدد محدود جداً، معظم السكان كان لديهم فكرة عن الدبال، وقد قام بعضهم بشرائه وإستخدامه أيضاً، وهذا ما إنعكس على فهمهم أن الهدف من تصنيع الدبال هو فقط لإنتاجه وبيعه، دون الأخذ بعين الإعتبار دوره في تقليل حجم النفايات المنزلية، وبناءاً على هذا الإستبيان فقد تبين أن نصف السكان يرغبون بإستكمال المشروع بعدما أدركو أهميته في تقليل كمية النفايات التي ينتجوها.



أثناء إشراف الخبير الياباني السيد أكيو إيشي على مشروع الدبال المنزلي

تم الإستنتاج أن معظم الذين أجابو الإستبيان هم ممن يعرفون الدبال مسبقاً، و قد قامو بإنتاجه أو شرائه للإستخدام الزراعي حيث كان معظمهم يعملون في الزراعة أو البستنة، لذلك هم يعتقدون أن أهمية الدبال تكمن فقط في الإستعمال الزراعي، بالتالي فإنه ومن المتوقع أن عدد المشتركين سيكون محدود جداً، لذلك و حتى نستطيع إعتبار تصنيع الدبال أحد أساليب الإدارة السليمة للنفايات في الهيئات المحلية والمجالس المشتركة، فلابد من رفع مستوى الوعي لدى هذه الجهات بأهمية تصنيع الدبال ودوره الفعّال في تقليل كمية النفايات المنزلية، مع ترك الخيار متاحاً لهذه الهيئات لإختيار الطريقة المناسبة لهم لعمل الدبال، و بالتالي في نهاية الأمر نكون قد حققنا نسبة أكبر للإلتزام بفصل النفايات وتصنيع الدبال في المنزل.

إن كون تصنيع الدبال في المنزل ليس بالأمر القابل للتطبيق في الهيئات المحلية لعدة أسباب منها عدم توفر مكان مناسب لتثبيت برميل الدبال، لذلك فإننا و بشكل عام لا نتوقع نجاح تقليل النفايات من خلال صناعة الدبال المنزلي، ولكنها بالنسبة للهيئات المحلية هي وسيلة فعّالة تساهم في تقليل كميات النفايات و بالتالي تقليل التكلفة المرتبطة بها، كما أنها تساهم في توفير مساحة أكبر في المكبات وإطالة عمرها الإفتراضي، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في تقليل كمية غازات الدفيئة المنبعثة من طمر النفايات العضوية في المكبات مما يؤدي الى تقليل ظاهرة الإحتباس الحراري.



الدبال في مراحله الأخيرة (سماد عضوي)

من التوصيات التي تم الخروج بها من المشاريع التجريبية لتصنيع الدبال في المنزل، ما يلي :

1. يجب على كل من المجالس المشتركة لإدارة النفايات الصلبة والهيئات المحلية العمل جنباً إلى جنب على رفع مستوى وعي الجمهور تجاه قضايا النفايات الصلبة بشكل عام (4Rs) والتي تشمل تقليل النفايات وإعادة إستخدامها و إعادة تدويرها وإنتاج الطاقة، وتصنيع الدبال المنزلي بشكل خاص.
2. جميع الجهود يجب توجيهها لتشجيع المواطنين لفصل النفايات في المنزل، و إعتمادها بحيث تصبح سلوك وثقافة.
3. لا يوجد هنالك خيارات كثيرة لتقليل حجم النفايات العضوية في فلسطين خلال 5-10 سنوات القادمة سوى خيار تصنيع الدبال في المنزل.
4. إطلاق العديد من المبادرات في مجال تصنيع الدبال وإشراك كافة الوزارات و الوكالات ذات العلاقة.

الدكتور تاكاشي إكيجوتشي
خبير تقليل النفايات
فريق الإستشاريين في مشروع إدارة النفايات الصلبة - المرحلة الثانية
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)

المهندسة يسريه رمضان
مهندسة بيئة / خبيرة نفايات صلبة
الإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة - وزارة الحكم المحلي

المستجدات في دراسة مخلفات البناء والهدم

إستكمالاً لدراسة واقع مخلفات مواد البناء والهدم في فلسطين، فقد قام المشروع بتعيين شركة إستشارية محلية بإعداد مسودة دليل إجراءات ومسودة نظام لإدارة مخلفات مواد البناء والهدم، تم الإستدلال في إعدادهم بالخبرات السابقة في العالم، مع الأخذ بعين الإعتبار أن هذه المسودات مازالت قيد التطوير. علماً بأنه لايوجد أي قوانين أو تشريعات أو سياسات لإدارة هذه المخلفات في فلسطين.

تم إعداد مسودة النظام إستناداً للقوانين التالية:

- أحكام القانون الأساسي لعام 2003 وتعديلاته، وخصوصاً المادة (70).
- أحكام قانون الهيئات المحلية رقم (1) لعام1997 وتعديلاته.
- أحكام القانون رقم (7) لعام 1999 بشأن البيئة وتعديلاته وخصوصاً المادة (8 ، 10).
- أحكام قانون الصحة العامة رقم (20) لعام 2004.
- أحكام القانون رقم (14) لعام 2014 بشأن المياه.

تحتوي مسودة النظام على عشرة مواد، تبدأ بالتعريفات، وتنتهي بمادة تنفيذ أحكام النظام. وتناولت مسودة النظام عدة قضايا توضح آلية إدارة مخلفات مواد البناء والهدم من الألف إلى الياء من ناحية قانونية وإدارية. تم تحديد أصحاب العلاقة ومسؤولية كل طرف منهم في عملية التخلص من هذه المخلفات.

كما تطرقت مسودة النظام الى كيفية الحصول على الموافقات اللازمة لعملية البناء أو الهدم، وعمل خطة إدارة المخلفات، وذلك لضبط العملية وإدارتها بطريقة سليمة، وإعداد التقارير وحفظ السجلات، والعقوبات في حال عدم الإلتزام.

تم إعداد مسودة دليل الإجراءات لتوضيح ما ورد في مسودة النظام بالتفصيل، والهدف منه إيجاد دليل إجراءات لإدارة مخلفات مواد البناء والهدم، والتشجيع على إيجاد نهج متكامل لإدارة هذه المخلفات، وتحديد الطريقة التي يمكن بها لجميع أصحاب العلاقة (المالكين والمقاولين والمخططين والمصممين والهيئات والحلية، والموردين) العمل على تقليل المخلفات الناتجة من عمليات البناء والهدم، و تزويد جميع أصحاب العلاقة بأساسيات يتم الإتفاق عليها من أجل كفاءة الخطط لإدارة مخلفات مواد البناء والهدم، وتقديم إرشادات عامة ومحددة فيما يتعلق بإعداد خطط إدارة مخلفات مواد البناء والهدم المناسبة لأنواع معينة من المشاريع والتي تتجاوز حجم معين (تم تحديد نوعية المشاريع وحجمها).

تم تحديد أصحاب العلاقة في عملية إدارة مخلفات مواد البناء والهدم، وهم:

- وزارة الحكم المحلي.
- سلطة جودة البيئة.
- وزارة الإقتصاد الوطني.
- وزارة الصحة.
- وزارة الأشغال العامة والإسكان.

وتم توضيح أسباب عدم إمكانية التكامل بين إدارة النفايات الصلبة وإدارة مخلفات مواد البناء والهدم لإختلاف خصائص المواد، وإختلاف طبيعة الحاويات لكل نوع، وإختلاف وسيلة نقل ومكب كل نوع.

وفي مسودة الدليل أيضاً تم توضيح مواصفات محطات ترحيل مخلفات مواد البناء والهدم، وطريقة أخذ التراخيص، وطريقة عمل خطة إدارة مخلفات مواد البناء والهدم لكل منشأة، تم تحديد المخلفات الخطرة وطريقة التعامل معها. و تم توضيح أفضل الممارسات لإدارة مخلفات مواد البناء والهدم وهي: التقليل من المخلفات الناتجة وإعادة إستخدامها وتدويرها وبالتالي تقليل كميات المخلفات التي يتم ترحيلها الى المكب.

تم عقد ورشة عمل بتاريخ 23 آب 2017 بحضور جميع الشركاء لمناقشة مسودتي النظام ودليل الإجراءات، وتم تقديم ملاحظات مهمة من قبل المشاركين وسيتم عرضها على الفريق الوطني لإدارة النفايات الصلبة لأخذ القرار فيها .



أثناء ورشة العمل الأخيرة لعرض نتائج دراسة مخلفات البناء والهدم

المهندسة نسرين حماد
مهندسة بيئة وصرف صحي
الإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة – وزارة الحكم المحلي

العلاقة ما بين الإدارة العامة للتوجيه والرقابة في وزارة الحكم المحلي ومجالس الخدمات المشتركة

إنطلاقاً من رؤية ورسالة وأهداف وزارة الحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة والرفاهيه للهيئات المحلية ومواطنيها، ومن أجل إكتساب أكبر قدر من المنفعة والفائدة للمواطنين في محيط المناطق الجغرافية التي يقطنونها، شرعت الوزارة ومنذ بداية تأسيسها في تعزيز مفهوم العمل المشترك بين الهيئات المحلية من خلال تمكينها من عوامل الديمومة والتطور عبر مساعدة تلك التجمعات لتوفير الإمكانيات الذاتية (المالية والإدارية) والفنية من خلال مجالس الخدمات المشتركة. حيث يهدف هذا المفهوم الى تحقيق العديد من الفوائد التي تؤدي الى تعزيز وتقوية روح العمل الجماعي وترسيخ مفهوم المشاركة المجتمعية والتخطيط الشعبي المحلي المشترك، بالإضافة الى إعداد قيادات وكوادر فنية وإدارية وتنموية مؤهلة قادرة على النهوض برسالة تطوير المجتمع المحلي، وخلق نوع من المساواة بين التجمعات المختلفة حيث أن إقامة مشاريع مشتركة لعدة هيئات محلية متقاربة جغرافياً يوفر عليها جهداً ووقتاً وكلفة.

ومما لا شك فيه بأن الأهداف والخطط والبرامج التي يتم وضعها لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية، سواء كان ذلك على المستوى المركزي أو المحلي تحتاج إلى إمكانيات ورصد الموارد المالية والفنية والبشرية اللازمة لتنفيذ تلك السياسات والأهداف، وهذا ما حاولت الوزارة تحقيقه لمجالس الخدمات المشتركة سواء من خلال الحكومة الفلسطينية أو من خلال دعم المانحين.

وبالتزامن مع تنفيذ تلك البرامج كان من الضروري متابعة التنفيذ وتقييم النتائج مقارنة مع ما خطط، وكذلك الأمر التأكد من قدرة القائمين على التنفيذ من إستخدام الموارد المتاحة وإدارتها بكفاءة وفعالية، من خلال عملية التوجيه والرقابة عبر طواقم الوزارة، فإنه عند وضع السياسات والخطط والأهداف والبرامج وإقرارها، تبدأ عملية التنفيذ وتبدأ عملية التقييم والرقابة بالتزامن معها كمرحلة أولى بالإضافة الى الرقابة اللاحقة، وذلك للتأكد من تطابق ما يتم تنفيذه مع الأهداف والخطط المرسومة وضمن الإطار الزمني المحدد والموارد والإمكانيات المتاحة، وما يترتب عليه ذلك التقييم من إجراء العديد من التصحيحات، أهمها إعادة النظر في الأهداف الموضوعة ومدى موضوعيتها وإبتكار سياسات جديدة تتناسب مع التغيير المطلوب وتنمية قدرات ومهارات العاملين في تلك المجالس.

وتعتبر الرقابة على مجالس الخدمات المشتركة ركناً أساسياً من عمل الإدارة العامة للتوجيه والرقابة في الوزارة. وبالتالي فإن مجالس الخدمات المشتركة كغيرها من نظم الإدارة المحلية تخضع للعديد من أعمال الرقابة والإشراف والتقييم والتوجيه من أجل:

- حماية المصلحة العامة ومصلحة المواطنين على مستوى نطاق عمل مجالس الخدمات المشتركة.
- الإستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية وبما يلبي إحتياجات المواطنين وتحقيق التنمية.
- تقييم أداء المجالس المشتركة لمعرفة قدرتها على ممارسة صلاحيتها وقدرتها على تحقيق الأهداف والخطط المرسومة أمامها.
- التأكد من ممارسة تلك الهيئات لأعمالها الإدارية والمالية والتنموية، وتحديد الإنحرافات والأخطاء وتوجيه مجالس الخدمات لتصحيحها.

وبناءاً على ما سبق يمكن لنا ذكر أهم أنواع الرقابة التي تمارسها طواقم التوجيه والرقابة على أعمال مجالس الخدمات المشتركة:

1. الرقابة القانونية: وتتمثل في مجموعة القوانين والأنظمة والتي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بعمل مجالس الخدمات المشتركة، وبالتالي التأكد من مشروعية عمل مجالس الخدمات بشكل قانوني، وعدم خرق ما ورد في تلك القوانين والأنظمة.
2. الرقابة الإدارية: الرقابة على أعمال مجالس الخدمات المشتركة من حيث المصادقة على ما تقوم به تلك المجالس من إجراءات وأعمال حيث تصادق الوزارة على:

- الموازنات الخاصة بمجالس الخدمات المشتركة، وإجراءات تنفيذها ومدى قانونيتها ومتابعة نسبة تنفيذها.
- المصادقة على الرسوم التي يتم جبايتها من قبل مجالس الخدمات المشتركة.
- الموافقة على القرارات التي تتخذها تلك المجالس والمتعلقة بعقد الصفقات والتعاقدات وتنفيذ المشاريع الإستثمارية والتي تتطلب المصادقة عليها من قبل الوزارة.

3. الرقابة المالية: تُمارس الرقابة المالية وذلك بهدف التأكد من سلامة ومشروعية التصرفات المالية في مختلف جوانب العمل المالي، وكل ما يتعلق بالنفقات والإيرادات المطلوب إنفاقها أو تحصيلها بموجب القوانين واللوائح النافذة والتأكد من إستخدامها بكفاءة وفعالية.

وفي هذا السياق وضمن علاقة الإدارة العامة للتوجيه والرقابة مع مجالس الخدمات المشتركة، تقوم طواقم التوجيه والرقابة بدايةً بعملية توجيه لمجالس الخدمات المشتركة حول آلية عملها والقوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم أنشطتها، إضافة الى تقديم الدعم الفني اللازم في المجالات المالية والإدارية بالتعاون مع الإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة والإدارات العامة ذات العلاقة في الوزارة.

أما بما يتعلق بالدور الرقابي، فبعد القيام بالجولة الرقابية على مجلس الخدمات المشترك يتم مناقشة التقرير والملاحظات مع أعضاء المجلس وموظفيه والإستماع الى تبريرات طواقم المجلس حول الملاحظات الواردة بالتقرير والإتفاق على صحة الملاحظات بعد الأخذ بتبريرات طواقم المجلس المنطقية، ومن ثم يتم تزويدهم بالتقرير بنسخته النهائية ومنحهم فترة زمنية محددة لتصويب الملاحظات والإلتزام بالتوصيات.

وفي حال تبين لفريق الرقابة خلل جوهري في إدارة أعمال المجلس فيتم العمل على:

1. التوصية بتعيين مراقب مالي على أعمال المجلس لضبط عملية الإنفاق والصرف.
2. التوصية بإتخاذ الإجراءات القانونية بحق المجلس بالتعاون مع الدائرة القانونية والإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة والتي قد تصل الى تحويل المتسبب بالخلل الى هيئة مكافحة الفساد أو النيابة العامة.

هذا جزء مما تقوم به الإدارة العامة للتوجيه والرقابة، بالتعاون مع الإدارات العامة ذات العلاقة في الوزارة وتحديداً الإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة، من أجل تحديد نقاط القوه وأوجه القصور والضعف في تحقيق الغايات التي تشكلت من أجلها تلك المجالس، مع التأكيد على أنه قد تظهر أثناء العمل مشكلات وأخطاء يتم العمل على معالجتها وتصحيحها في حينها.



أحد لقاءات الإدارة العامة للتوجية والرقابة مع موظفي الهيئات المحلية في محافظة الخليل

السيد محمد حساسنة
مدقق
الإدارة العامة للتوجيه والرقابة – وزارة الحكم المحلي

للمزيد من المعلومات والتعليقات
يرجى الاتصال بنا
إدارة مجالس الخدمات المشتركة، وزارة الحكم المحلي
مكتب مشروع جايكا
العنوان: صندوق بريد 731 رام الله
0599 283 521 (يسرية رمضان)
0592 300 535 (ايمان مخلوف)
0592 298 008 (صفاء جربوع)
البريد الإلكتروني
swmolg2014@gmail.com (Yosrea Ramadan)
apc.jicaswm@gmail.com (Eman Makhlouf)
sec.ntswm@gmail.com (Safaa Jarbou')
JSC Today

رسائل من أعضاء المشروع ومن الخبراء

يُعتقد أن إدارة النفايات هي جوهر عمل الهيئات المحلية، وبالتالي تعتبر واحدة من أهم القطاعات لهذه الهيئات. وهي تغطي جميع المكونات الضرورية لإدارة الهيئات المحلية بما في ذلك تقوية المؤسسات، وتأمين الميزانية اللازمة، والتخطيط المناسب لإدارة النفايات ، وإدارة شؤون الموظفين والعلاقات العامة. وقد يكون هذا صحيحاً حتى إذا شارك القطاع الخاص في هذا القطاع تحت إطار الشراكة مع القطاع العام.

إن تقليل كميات النفايات هو أحد أكثر القضايا ذات الأولوية التي يتعين على اي البلد معالجتها كما تناولها الكثيرون في أماكن اخرى. ومن الواضح أن هناك طريقتين فقط لتحقيق تقليل كميات النفايات في هذا السياق، تقليل كميات النفايات من المصدر وتقليل كميات النفايات عن طريق إستخدام بعض التقنيات الجماعية (مركزياً) لمعالجة النفايات قبل وصولها الى مواقع التخلص النهائي. وعلى الرغم من وجود العديد من البدائل (ولكن ليس الكثير) لهذه التقنيات، فمن الواضح أن الدبال المنزلي هو التقنية الأكثر فعالية لخفض كميات النفايات من المصادر من حيث خفض الوزن، مما يؤدي الى توفير تكاليف إدارة النفايات على الهيئة المحلية. وفوق كل ذلك، فإن التكلفة الأولية للدبال المنزلي هي أقل بكثير من تكلفة التقنيات الجماعية الاخرى (المركزية). وعلاوة على ذلك، تستخدم منتجات الدبال المنزلي كسماد للزراعة وكذلك البستنة. ومن المتوقع أيضا أن يفهم المواطنون ويكونو على دراية كاملة بدورهم في خلق بيئات معيشية أفضل فضلاً عن مشاركتهم في خطط الهيئة المحلية.

وعلى الرغم من أن الدبال المنزلي له مزايا كثيرة من جهة، فإنه ينطوي على الكثير من القيود من جهة اخرى. وقد تكون المساحة اللازمة لصناعة الدبال المنزلي محدودة في المناطق الحضرية والمناطق التي لا يوجد فيها حديقة أو أرض زراعية لإستخدام السماد المنتج وبالتالي فإن هذه التكنولوجيا لا يمكن تطبيقها في هذه المناطق. وإذا طلبت الهيئة المحلية من المواطنين عمل الدبال المنزلي طوعاً، فإن هذه التقنية قد لا تكون مستدامة لإدارة النفايات من قبل الهيئة المحلية لأن إستمرار أو إنهاء عملية تصنيع الدبال المنزلي تعتمد إلى حد كبير على قرار المواطنين، وبالتالي من الصعب على الهيئة لمحلية متابعة الوضع الفعلي لهذه العملية التي من المفروض أن تتزويد بالمعلومات اللازمة لتحضير خطة إدارة النفايات لكل عام.

وبغض النظر عن إستخدام الدبال المنزلي كتقنية منفردة وحيد لإدارة النفايات أو إستخدامها مع تقنيات اخرى لإدارة النفايات ، الإرادة القوية للهيئة المحلية ضرورية لخفض كميات النفايات عن طريق صناعة الدبال المنزلي. وإلا فإن الحكومة المحلية لن تستطيع الترويج لعملية تصنيع الدبال المنزلي للمواطنين، ولن يتلقى المواطنين ما يكفي من الحوافز لبدء صناعة الدبال المنزلي. ويعتبر تبني تقنية صناعة الدبال المنزلي في إدارة النفايات تحدياً كبيراً للهيئات المحلية. ومن المتوقع جداً يوماً ما أن يتم نشر قصة نجاح وريادة للهيئات المحلية في صناعة الدبال المنزلي في فلسطين.

الدكتور تاكاشي إكيجوتشي
خبير تقليل النفايات
فريق الإستشاريين في مشروع إدارة النفايات الصلبة - المرحلة الثانية
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)

في البداية، إنه من دواعي سروري وإمتناني أن أعُرّف عن نفسي في هذه الرسالة القصيرة، حيث أنني إنضممت حديثاً لمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لشمال وشمال غرب القدس، كمدير تنفيذي بعد أن عملت لتسعة سنوات في التصميم الإنشائي والإشراف الهندسي وفي البناء والمقاولات.

ولقد أسعدت بمشاهدة نتائج العمل الدؤوب الذي قام به طاقم دائرة المجالس المشتركة في وزارة الحكم المحلي على مدى السنوات السابقة، وفريق الخبراء المحلي وفريق الخبراء الياباني كممثلين عن جايكا. حيث أن العمل في الفترة الحرجة السابقة كان مفعماً ومكللاً بالتحديات والعديد من الأولويات الملحة للتنفيذ. رغم ذلك فإن إيماني المطلق بإحداث التغيير وتحقيق النجاح في إطار العمل المؤسسي والتشاركي؛ لحل الأزمة البيئية الخانقة للنفايات في شمال وشمال غرب القدس، ينضوي بالتكاتف والشراكة الحقيقية في الرؤية والمسؤولية لدى كافة المسؤولين أصحاب العلاقة والإختصاص بإعادة فتح مكب غرب بيت عنان وفق كافة الشروط والمواصفات البيئية والصحية والفنية السليمة. ليتسنى للمجلس ممثلاً بأعضاء هيئته العامة والإدارية وطاقمة التنفيذي من أداء دورهم المرجو في مأسسة وإستدامة المجلس وتحقيق أهدافه ورؤيته في إدارة النفايات الصلبة؛ للحفاظ على هذه المنطقة المقدسية نظيفة تعم بحياة صحية وأناس سعداء.



المهندس مصطفى حميد
المدير التنفيذي
المجلس المشترك لإدارة النفايات الصلبة
شمال وشمال غرب القدس